

## رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، أن أوجه إليكم هذه الرسالة بشأن الوضع الخطير في قطاع غزة.

إن أعضاء الحركة ما زالوا يتابعون مجريات الأحداث في الميدان بقلق بالغ ويدينون بشدة العدوان العسكري الذي تشنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة.

ويشكل هذا العدوان العسكري الإسرائيلي الوحشي على المدنيين الفلسطينيين في غزة حرقاً خطيراً للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وسبباً في المعاناة الشديدة للمدنيين الفلسطينيين.

وتدين حركة عدم الانحياز بشدة تجاهل إسرائيل الصارخ لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي اتخذه المجلس بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والذي يدعو، في جملة أمور، إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وتحديداً السفر لنداءات المجتمع الدولي المتكررة من أجل وقف كامل للأنشطة العسكرية، ولمختلف الجهود الإقليمية والدولية الجادة لحل الأزمة الحالية.

وتدعو الحركة إلى التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠، وبخاصة الوقف الفوري لإطلاق النار. بما يفضي إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من غزة واتخاذ تدابير لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة للشعب الفلسطيني، بطرق منها فتح معابر غزة الحدودية بصورة مطردة ودائمة لضمان حرية وصول المساعدات الإنسانية وغيرها من الإمدادات والبضائع الأساسية وتسهيل مرور الأشخاص من قطاع غزة وإليه.



وتجدون طيه نسخة من البيان الصادر اليوم عن مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز بشأن عدم امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وتصعيد العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أيلاردو مورينو

السفير

الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز بشأن عدم امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وتصعيد عدوانها العسكري على قطاع غزة

اجتمع مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ للنظر في الوضع الخطير بالأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، نتيجة للعدوان العسكري الشامل الذي ما زالت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تشنه على المدنيين الفلسطينيين.

وتكرر الحركة إدانتها الشديدة للعدوان العسكري الشامل الذي تشنه إسرائيل على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر.

وتدين الحركة إسرائيل بشدة لاستخفافها بالسافر بقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي اتخذته المجلس في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والذي يدعو، في جملة أمور، إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، ولتحيدها الصارخ لنداءات المجتمع الدولي المتكررة من أجل الوقف الكامل للأنشطة العسكرية.

وتدعو الحركة إلى التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠، وبخاصة في ما يتعلق بدعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار يفضي إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من غزة وكذلك اتخاذ تدابير لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بطرق منها فتح المعابر الحدودية في غزة بصورة مطردة ودائمة بالامتثال التام لشروط وأحكام القرار ١٨٦٠، لضمان حرية وصول المساعدات الإنسانية وغيرها من الإمدادات والبضائع الأساسية وتسهيل دخول الأشخاص إلى قطاع غزة وخروجهم منه.

وتؤكد الحركة من جديد أن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية الوحشية على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة تشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وسببا في المعاناة الشديدة للمدنيين الفلسطينيين وفي إدامة حلقة العنف وتهديد السلم والأمن الدوليين وكذلك عملية السلام الهشة بين الجانبين.

وتعرب الحركة مجددا عن أسفها العميق إزاء ارتفاع عدد القتلى الأبرياء والمصابين في صفوف المدنيين الفلسطينيين من جراء هذه الحملة العسكرية الإسرائيلية الوحشية، فضلا عن الدمار الكبير الذي لحق بالبيوت والممتلكات والبنية التحتية في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، تقدم الحركة أحر التعازي إلى الشعب الفلسطيني المفجوع بمقتل أكثر من ٩٠٠ من أبنائه،

ضمنهم أكثر من ٢٨٠ طفلاً، وإصابة ما يزيد على ٤٠٠٠ فلسطيني بجروح، من بينهم أكثر من ١٢٠٠ طفل، على أيدي قوات الاحتلال في قطاع غزة.

وتعرب الحركة مجدداً عن قلقها البالغ إزاء المعاناة والصدمات النفسية الشديدة التي يعاني منها المدنيون الفلسطينيون، وتفاقم المأساة والكارثة الإنسانية التي تتكشف يوماً بعد يوم في قطاع غزة نتيجة استمرار الأعمال العسكرية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد المدنيين، فضلاً عن استمرارها في محاصرة غزة، معرقلة تنقل الأشخاص والبضائع، سواء للدخول إلى غزة أو داخلها أو الخروج منها، بما في ذلك العاملون في مجال المساعدة الإنسانية والإمدادات الإنسانية الحيوية، التي تشمل الأغذية والأدوية والوقود التي تشتد الحاجة إليها، مما يمثل عقاباً جماعياً للسكان المدنيين.

وفي ضوء استمرار هذا الوضع غير المقبول وغير القانوني، توجه الحركة مجدداً نداء عاجلاً من أجل الوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية وأعمال العنف. وتدعو إلى بذل قصارى الجهود لإرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف هذا العدوان والامتثال التام لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تطالب الحركة إسرائيل بالامتثال دون قيد أو شرط لالتزاماتها باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

ثم إنه في ضوء الحالة الرهيبة التي يواجهها المدنيون الفلسطينيون تحت الاحتلال والعدوان الإسرائيلي في قطاع غزة، تكرر الحركة دعوها إلى توفير الحماية الفورية للمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي.

وتعبر الحركة عن قلقها الشديد إزاء الصعوبات الجمة التي يواجهها عمال الإنقاذ والموظفون الطبيون في قطاع غزة لإجلاء ومعالجة الجرحى المدنيين الذين يحتاجون علاجاً طبياً عاجلاً، بسبب استمرار إسرائيل في استهداف وعرقلة تنقل سيارات الإسعاف وعمال الإنقاذ، والنقص الحاد في اللوازم الطبية وتدهور المعدات اللازمة للتصدي لهذا الوضع الخطير وعدم توافرها، مما يزيد من معاناة السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، تعرب الحركة عن إدانتها الشديدة لإسرائيل على استهداف وقتل أفراد الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية، بمن فيهم موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذين يعملون بلا كلل من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، وتهيب بالسلطة القائمة بالاحتلال احترام القانون الدولي واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

وتشدد الحركة على ضرورة تكثيف وتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الأزمة، وبذل قصارى الجهود لدعم وتعزيز عملية السلام وكذلك لضمان احترام القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، لأن تلك هي الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي والنزاع العربي - الإسرائيلي ككل ولضمان سلام دائم في المنطقة.

وتعرب الحركة عن تأييدها لجميع الجهود والمبادرات الدبلوماسية والسياسية المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي للتصدي لهذه الأزمة، بما فيها جهود منظومة الأمم المتحدة، مؤكدة مرة أخرى أنه لا يوجد حل عسكري لهذه الأزمة، ولا للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ككل.

وتؤيد الحركة التنفيذ التام لقرار مجلس حقوق الإنسان، الصادر يوم الاثنين ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتدعو إليه، وعلى الخصوص بسبب الهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة المحتل، والإسراع بإيفاد البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التي دعا إليها القرار للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

وستنظر الحركة جدياً في جميع الإجراءات الكفيلة بضمان التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين في غزة ومحكمة جميع المسؤولين عنها. وتؤكد في هذا الصدد أن على العدالة الجنائية أن تأخذ مجراها.

وتؤكد الحركة أيضاً أن من واجب الجمعية العامة، باعتبارها أكثر هيئات الأمم المتحدة تمثيلاً وتجسيدا للديمقراطية، الاستجابة كما يجب لشواغل المجتمع الدولي بشأن الوضع المتأزم في قطاع غزة نتيجة للحملة العسكرية الإسرائيلية، وأن تضم صوتها إلى صوت مجلس الأمن وتلقي معه بثقلها للمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار وامتثال السلطة القائمة بالاحتلال للالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تؤيد الحركة استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في أقرب وقت ممكن، وتطلب من رئيس الجمعية العامة أن يشرع فوراً في عملية للتشاور بهذا الشأن.

وتشدد الحركة على الحاجة الملحة إلى أن يواصل المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة بذل الجهود من أجل المعالجة الفعالة للمضاعفات السياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية العديدة لهذه الأزمة.

وفي هذا الوقت العصيب، تهيّب الحركة بالمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً خاصة لتجنب حدوث كارثة إنسانية في غزة بوسائل من بينها إرسال مساعدات عاجلة لتلبية الاحتياجات الملحة لسكانها. وتهيّب أيضاً بالمجتمع الدولي أن يتعهد بتقديم المساعدات اللازمة لإعادة بناء الهياكل الأساسية في غزة في أقرب وقت ممكن، فضلاً عن اقتصاد غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشدد الحركة على ضرورة أن يستثمر المجتمع الدولي في إنعاش وتطوير الهياكل الأساسية والقدرات الاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما من شأنه أن يسهم في تهيئة بيئة مواتية لاستئناف عملية السلام.

وتعيد الحركة تأكيد التزامها بالحل السلمي للتراخ الإسرائيلي - الفلسطيني، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي السيادة داخل دولة فلسطينية مستقلة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشرقية.

نيويورك، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩